

مجازات تموز

حيدر سعيد

قبل عام بالضبط، في صباح الرابع عشر من تموز من سنة ٢٠٠٢، ذكرى قيام الجمهورية في العراق و انتهاء الملكية بفعل انقلاب عسكري اجتمعت الأدبيات العراقية -او تكاد- على وصفه بـ (الثورة)، نقلت الفضائيات صور احتفال العراقيين بهذه الذكرى، و هي أول ذكرى يقميونها بعد سقوط الدكتاتورية، و قد انطلقت مشاعرهم طازجة حرة لا يقيدتها قيد.

بدت الصورة كأنها مشهد مقتطع من فيلم كوميدي، من تلك الأفلام التي تقوم فيها الكوميديا على مفارقة حادة: آلاف الناس يحتفلون بذكرى ثورة ١٤ تموز و يرفعون صور قائدها عبد الكريم قاسم، و عشرات آخرون يتقبلون التحازي- في الوقت نفسه- على أرواح العائلة المالكة التي اعدمها الثوار غداة الثورة.

غير ان هذه الكوميديا السوداء ليست مجرد موقفين متناقضين من حادث تاريخي معين، بل إنها جزء من المفارقة العراقية، بعموميتها و شموليتها، و التي تكون استعادة التاريخ فيها فعلا رمزياً، لا يدل على الماضي بقدر ما يدل على الحاضر، على نحو مجازي و استعاري. و لذلك، يظهر الفاعلون و المعاني الفاعلة خلف الاحتفالات و الحشود و الشعارات. لتلاحظ.

١- كان الآلاف الذين يحتفلون بذكرى ثورة ١٤ تموز يشيرون إلى إمكانية جديدة في الحرية، يلخصها هذا الاحتفال و رفع صور عبد الكريم قاسم، الذي كان ممنوعاً و محظوراً سابقاً على وفق القواعد البعثية للتأريخ، التي كانت تصفه بأنه قد انحرف بالثورة نحو الدكتاتورية.

٢- كان هذا الاحتفال استعراضاً للحضور و قوة تيار سياسي مجدد هو التيار الشيوعي، الذي يعدّ عهد عبد الكريم قاسم عهده التاريخي. و بالتالي، يمكن أن تكون ثورة تموز و عبد الكريم قاسم رمزين بليغين له.

لقد كان الشيوعيون هم المتظمّن الأساسيين لذلك الاحتفال، و كانت الأعلام الحمراء سائدة فيه، حتى بدأ -لوهلة- ان الاحتفال بذكرى ثورة ١٤ تموز أصبح شأنًا حزبيا شيعوياً، لا شأنًا عراقيًا عامًا.

و لكن الشيوعيين- اصحاب اعتمق و أكبر تجربة حزبية في العراق، و الذين اسهموا في صياغة الجزء الأكبر من تراث الأفكار السياسية فيه، و كانوا أول من عمدت النضال السياسي بالدم، و نكل بهم، و خرموا من اصولهم، و اقصوا، فوق كل ذلك، من مشهد المعارضة العراقية في السنوات القليلة التي سبقت سقوط الدكتاتورية- كأنهم كانوا يريدون ان يذكروا بصوتهم العالي، و كأنهم كانوا يريدون ان يوصلوا الرسالة البليغة الآتية: هل يمكن لأحد ان يتصور عراقيًا او سياسة عراقية من وجود الشيوعيين؟ و هم الأقرب إلى فكرة (العراق)، و هم اصحاب الحزب الوحيد الذي يقوم على مرجعية وطنية عراقية، لا مرجعية دينية أو طائفية أو عرقية.

٣- و إذا كان هذا الاحتفال استعراضاً لوجود الشيوعيين، فإنه كان يستعيد معهم الصراع التاريخي بين الشيوعيين و البعثيين، و يستعيد المعنى العظيم لسقوط البعثيين الآن، انكساراً و تآراً و نكابية و شماتة و تشفياً. و كان الشيوعيين- الذين غيبيهم البعثيون كل هذا الزمن- كانوا يريدون ان يقولوا لأولئك الذين غيبيهم: ان الفائز هو من يضحك أخيراً. و قد ضحك الشيوعيون أخيراً.

٤- و لكن معيار الاحتفال بذكرى ثورة ١٤ تموز لا يتوقف عند هذه المعاني الثلاثة: الحرية، و الوجود الشيوعي، و سقوط البعثيين، بل انه- كذلك- مجاز عن فاعل جديد في التاريخ العراقي، هو الفاعل الأمريكي. لتنتذكر انه كان ثمة تلازم صميم بين ٧ / ٢٠٠٢ / و اليوم السابق عليه، يوم ١٣ / ٧ / ٢٠٠٢ الذي اعلن فيه عن قيام مجلس الحكم الانتقالي. فالاحتفال بذكرى ثورة تموز جاء بعد يوم واحد من الاحتفال بتأسيس مجلس الحكم، و بالأحرى: ان الاحتفال بتأسيس مجلس الحكم كان- أو أريد له أن يكون- قبل يوم واحد من الاحتفال بذكرى ثورة تموز، و الأ يتزامن مع عيد هذه الذكرى، و ألا يضمن هذا التزامن- بالتالي- أي معنى رمزي، مقصوداً كان او غير مقصود.

و قد كان أول قرارات مجلس الحكم هو الغاء الأعياد السابقة التي ذكر أنها ترتبط بحزب البعث. و بالفعل، فقد ملأ صدام سنوات العراق بذكريات انتصاراته و حروبهِ و كنيهِ و استتلامه، الذي بدأ انتصاراً أيضاً. و لكن هذا القرار تضمن- كذلك- إلغاء الاحتفال الرسمي بذكرى ثورة ١٤ تموز، بل تحويل العيد الوطني للعراق من ١٤ تموز إلى ٩ نيسان. و على الرغم من أهمية هذين التاريخين الحاسمين في تأريخ العراق الحديث، فإن ثمة فرقا جوهرياً بينهما: فتاريخ ١٤ تموز تجسيد للارادة العراقية، و تاريخ ٩ نيسان تجسيد لعجز الإرادة العراقية، التي اضطرت إلى الاستعانة بإرادة خارجية، و تاريخ ١٤ تموز هو تاريخ الخلاص من التبعية للأجنبي، و تاريخ ٩ نيسان هو تاريخ العودة إلى الأجنبي نفسه خلاصاً من الدكتاتورية الوطنية.

و لذلك، تبدو ثورة ١٤ تموز- في قراءة الفاعل الأمريكي- (شططا) في التاريخ العراقي، فهي التي قادت إلى سحل ممثل المشروع الريطاني في السياسة العراقية، نوري السعيد، و هي التي وصمت بـ (المالّة) ممثل المشروع الأمريكي في السياسة العراقية، فاضل الجمالي. و في العموم، لقد فرّنت هذه الثورة في الأدبيات السياسية الغربية بأنها جزء من الثورات الوطنية العربية التي قامت على أساس معاداة الغرب.

و هكذا، تكون استعادة ثورة تموز مجازاً ثانياً عن التحرر، لا من الدكتاتورية بحسب، بل من الأمريكان أيضاً... التحرر في قراءة التاريخ العراقي، بعيداً عن أية تمذجة أو تنميطة.

٥- و في الجانب الأبعد، يسبب الاحتفال بذكرى ثورة ١٤ تموز كلّ المعاني الدامية التي ارتبطت بها: التعامل الوحشي مع العائلة المالكة، الصراعات الأيديولوجية الدامية، انفجار العنف في العمل السياسي. و لذلك، قد يكون إقامة مجلس عزاء العائلة المالكة اداة رمزية للعنف السياسي و الأيديولوجي الذي تجلّى في ثورة تموز.

الثورة تموز و جهان دائماً، و هي منازر خلاف و شقاق في التاريخ العراقي. و اننا نؤمن اننا لم ندرس، بشكل كاف بعد، مقدمات هذه الثورة و أثرها في التاريخ العراقي.

فثورة تموز- التي هي نتيجة زواج معقد بين الطبقة الريفية الطامحة إلى الاندماج بالعلمية السياسية و الفضاء الحضاري الذي بنته الأحزاب اليسارية و الذي يقوم على مبدئين جوهريين: هما: الاستقلال، و مناهضة الغرب- قد أفصحت المجال إلى صعود سياسي و اجتماعي و ثقافي للطبقة الريفية، و لكنها- في الوقت نفسه- قضت على بدايات الممارسة الديمقراطية التي شهدتها العهد الملكي.

و ثورة تموز، التي خلصت السياسة العراقية من التبعية لصالح الدول الغربية، قد قضت على إمكانيات الإفادة من منجزات الحداثة الغربية و تكونت لتتجنسجيا ليرالية تؤمن بقيم الحضارة الغربية بوصفها قيماً عالمية، على غرار ما حدث في الفكر العراقي ما قبل- ١٩٥٨ و ثورة تموز التي خلقت الكارزما العظيمة لشخص قائدها عبد الكريم قاسم، السياسي الزاهد المتعفف الذي لم يقف من منصبه السياسي لمصلحة شخصية، هي نفسها التي استست لصعود العسكر إلى واجهة المشهد السياسي العراقي- و لتنتذكر أننا- منذ ذلك اللحظة- لم نرزعياً عراقياً من دون ملابس عسكرية، و قد قضى عبد الكريم قاسم عهده بالكامل بإزى العسكري.

و ثورة تموز، التي ما تزال الجماهير تحن لها بانفعال عال، هي نفسها التي أسست للانتقال من مبدأ (الشرعية الدستورية) إلى مبدأ (الشرعية الثورية)، و هو المبدأ الذي سمح بصعود عبد السلام عارف و أحمد حسن البكر، ثم صدام حسين. ثمة و جهان لثورة تموز دائماً، و ليست هناك ضرورة لأن يكون لها وجه واحد أو لا تنتقץ بشأنها. فالهم هو ان يتاح لنا نقد تاريخنا بحرية كاملة. ففي هذه اللحظة الحرة، التي يوقرها ان الدولة و كل القوى السياسية و الاجتماعية ما تزال ضعيفة، ليس لها أنياب و مخالب، سيكون الرهان ان يؤسس قراءة حرة لتاريخنا... قراءة نقدية تراجم هذا التاريخ بشفافية و جلاء، من دون أن توجّهها أيديولوجيا ما أو هوى ما. و لعل القراءة النقدية لثورة ١٤ تموز هي إحدى أكبر المهمات التي تقع على عاتقنا، بما لنا كانت تحولاً جذرياً في مسار المجتمع و السياسة العراقيين، و بما لنا لا تزال محفوفة بانفعالات جماهيرية. و لذلك، يكون سؤال النقد بازائها سؤالاً مؤسساً لأخلاق جديدة في التعامل مع التاريخ، يوازى في الوقت نفسه- مساحة و أهمية الحدث الذي نتعامل معه. و في النهاية، لن يبقى من هذه الثورة سوى معانيها العظيمة: الزعيم الزاهد المتعفف الذي لم يقف من منصبه السياسي لمصلحة شخصية، الدولة التي لا تتأثر بإرادات القوى العظمى، الجراحة على تقديم تشريع تقدمي، النية الصادقة في بناء عراق متطور. كم يحتاج إلى مثل هذه المعاني الآن.

الرابع عشر من تموز والتاريخ

لم تكن ثورة الرابع عشر من تموز، حدثاً عابراً في تاريخ العراق و الوطن العربي بل العالم كله، بل كانت يوماً مجيداً في التاريخ، ترك اثره البارز بين الأيام الخوالد في تاريخ البشرية،

و يخطئ من يظن ان في هذه مبالغة لفظية، ذلك لان هذه الثورة كانت ثورة سياسية و اجتماعية و اقتصادية و الفت منعتفا تاريخيا في حياة الشعب العراقي، الذي انطلق منذ الوهلة الأولى مسانداً لها إذ كانت انطلاقته نحو حياة افضل في المجالات كافة، و قد وصفها قائدها في الأيام الأولى بما نصه:- ((ان ثورتنا انما هي ثورة شعب باسر، اشترك فيها الجيش بكامله، و ساهم فيها ابناء البلاد الخالصون في ارجاء العراق كافة، و ما هي الا امتداد لثورت الشعب المتوازية على الطفيان عبر التاريخ، و امتداد لثورة ١٩٢٠ و ما أعقبها من انتفاضات وطنية - في ١٩٣٦ و ١٩٤١ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ و تلك الانتفاضة التي استهدفت جميعا تحرير العراق من حكومات العهد البائد التي لم تعمل بوحى من ارادة الشعب بل عملت بوحى من الاجنبي و -بوحى من الشيطان.....))

و من هذا يتضح ان هذه الثورة كانت وريثة شرعية لنضال الشعب العراقي عبر التاريخ للتحرر و الانعتاق من ربقة التسلط الاستعماري البريطاني و الامريكي، و قد جاء في الفقرة الأولى من بيان الثورة الأول ذلك واضحا... ((بعد الاتكال على اللة و بمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب و التلاعب بمقدارته لصلحتهم و في سبيل المنافع الشخصية...)) و أكدت الثورة امتدادها التاريخي، مرة اخرى ، في بداية ديباجة الدستور المؤقت: ((واعلمون بأن ماسمي بالقانون وضع في عهد الانتداب و في ظل الازهاب و جاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي الصحيح ولطالب الثورة العراقية-التي اسسها في العراق كاتفة، و ما هي الا امتداد لثورت الشعب المتوازية على الطفيان عبر التاريخ، و امتداد لثورة ١٩٢٠ و ما أعقبها من انتفاضات وطنية - في ١٩٣٦ و ١٩٤١ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ و تلك الانتفاضة التي استهدفت جميعا تحرير العراق من حكومات العهد البائد التي لم تعمل بوحى من ارادة الشعب بل عملت بوحى من الاجنبي و -بوحى من الشيطان.....))

و من هذا يتضح ان هذه الثورة كانت وريثة شرعية لنضال الشعب العراقي عبر التاريخ للتحرر و الانعتاق من ربقة

، و من اهدافها تحقيق الاصلاح الزراعي وضمان العدالة بين ابناء الشعب كافة و تحريرهم من عوامل الفقر و اسباب الخوف و تخليصهم من الجهل و المرض...)).

((اني اذ اعلن مولد قانون الاصلاح الزراعي انما اسجل بفخر واعتزاز نهاية الاقطاع في نصبه الاستعمار لحكم الشعب و التلاعب بمقدارته لصلحتهم و في سبيل المنافع الشخصية...)) و أكدت الثورة امتدادها التاريخي، مرة اخرى ، في بداية ديباجة الدستور المؤقت: ((واعلمون بأن ماسمي بالقانون وضع في عهد الانتداب و في ظل الازهاب و جاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي الصحيح ولطالب الثورة العراقية-التي اسسها في العراق منذ انطلاقتها نحو حياة افضل في المجالات كافة، و قد وصفها قائدها في الأيام الأولى بما نصه:- ((ان ثورتنا انما هي ثورة شعب باسر، اشترك فيها الجيش بكامله، و ساهم فيها ابناء البلاد الخالصون في ارجاء العراق كافة، و ما هي الا امتداد لثورت الشعب المتوازية على الطفيان عبر التاريخ، و امتداد لثورة ١٩٢٠ و ما أعقبها من انتفاضات وطنية - في ١٩٣٦ و ١٩٤١ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ و تلك الانتفاضة التي استهدفت جميعا تحرير العراق من حكومات العهد البائد التي لم تعمل بوحى من ارادة الشعب بل عملت بوحى من الاجنبي و -بوحى من الشيطان.....))

و من هذا يتضح ان هذه الثورة كانت وريثة شرعية لنضال الشعب العراقي عبر التاريخ للتحرر و الانعتاق من ربقة التسلط الاستعماري البريطاني و الامريكي، و قد جاء في الفقرة الأولى من بيان الثورة الأول ذلك واضحا... ((بعد الاتكال على اللة و بمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب و التلاعب بمقدارته لصلحتهم و في سبيل المنافع الشخصية...)) و أكدت الثورة امتدادها التاريخي، مرة اخرى ، في بداية ديباجة الدستور المؤقت: ((واعلمون بأن ماسمي بالقانون وضع في عهد الانتداب و في ظل الازهاب و جاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي الصحيح ولطالب الثورة العراقية-التي اسسها في العراق كاتفة، و ما هي الا امتداد لثورت الشعب المتوازية على الطفيان عبر التاريخ، و امتداد لثورة ١٩٢٠ و ما أعقبها من انتفاضات وطنية - في ١٩٣٦ و ١٩٤١ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ و تلك الانتفاضة التي استهدفت جميعا تحرير العراق من حكومات العهد البائد التي لم تعمل بوحى من ارادة الشعب بل عملت بوحى من الاجنبي و -بوحى من الشيطان.....))

و من هذا يتضح ان هذه الثورة كانت وريثة شرعية لنضال الشعب العراقي عبر التاريخ للتحرر و الانعتاق من ربقة

الرابع عشر من تموز والتاريخ

أ.د. حميد احمد حمدان التهمي

الرمادي، كركوك، اربيل، السليمانية.

وتنوعت هذه المشاريع العمرانية، من حيث نشاطها، فشملت كل مناحي الحياة، من المدارس ورياض الأطفال والمستشفيات ومحطات الكهرباء والمعامل الهندسية وغيرها، وبلغ عدد دور السكنى في هذه المشاريع ١٩٩٤مباراً فضلاً عن مشروع اسكان في السعيدية ووضع الحجر الاساسي لمشاريع اسكان في كركوك والحلة والكوفة والنجف وكويسنجق واربيل فضلاً عن اربع قرى لاسكان اصحاب الحيوانات في ابي غريب، وفي ضوء قانون الاصلاح الزراعي جرى، في الاحتفالات ١٤ تموز ١٩٦٠، توزيع (٤٢٥) قطعة ارض على الفلاحين في ارض عيسى الفلاحين في (الطارمية) و (٢٥٠) قطعة ارض في (خان بني سعد) و (٢٤٩) في (النعمانية). والاخيرة هي اراضي المزارع الملكية السابقة- (٥٠٢) قطعة ارض في (الحزمة).

ان حكم التاريخ -على ما ارى -في ثورة ١٤ تموز وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم، انها حصاد نضال الشعب العراقي عبر العقود التي سبقتها، وان الزعيم كان اميناً على مصالح شعبه وطموحاته وبقي حتى النهاية مخلصاً له، عفيفاً وابياً وشجاعاً.

ان حكم التاريخ -على ما ارى -في ثورة ١٤ تموز وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم، انها حصاد نضال الشعب العراقي عبر العقود التي سبقتها، وان الزعيم كان اميناً على مصالح شعبه وطموحاته وبقي حتى النهاية مخلصاً له، عفيفاً وابياً وشجاعاً.

عبد الكريم قاسم والقوى السياسية علاقة بدأت باتفاق وانتهت بخلاف!؟

قبل الحديث عن القوى السياسية ودورها قبل وبعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ نطرح هذا السؤال: لماذا قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؟ هل قامت ضد نظام تسلطي فردي لتحل محله الديمقراطية؟ ومن اجل ان تكون اجابتنا علمية وموضوعية للوصول الى الحقيقة التاريخية التي هي ديدن كل مؤرخ نزيه وشريف ينبغي ان نشير اولاً، ان النظام الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨) كان فيه قدر واضح من الديمقراطية النسبية، حيث الصحف التعددية الحزبية، ووجود مجلس الاعيان والنواب.



كانت تعاني من عمى السياسة وبدرجات متفاوتة كما أكد ذلك الشخصية الوطنية المعروفة محمد دبذب.

من جهة اخرى عبد الكريم قاسم استطاع ان يصل الى الشعب ولكن بدون ان يؤسس له قيادة سياسية تستوعب هذا المد الشعبي وهذا ما يؤكد انه لم يكن مؤهلاً كلياً لمشروع قيادة مرحلة معقدة سياسياً لذلك انفك اقرب الناس اليه ضارين الانضباطية العسكرية والقواعد الاخلاقية والوفاء هذا لا يعني ان الذي اصطفوا خارج دائرة عبد الكريم قاسم كانوا غير مخلصين ولكن قد تكون هذه المواقف مبنية على الممارسات الخاطئة التي كان يمارسها عبد الكريم قاسم.

وقد لعبت التقارير الامنية في عهد عبد الكريم قاسم دوراً كبيراً في تأجيج الصراع عندما صورت الامور للزعيم على غير حقيقتها وعندما كانت تؤكد له ان نظامه قوي ولا يمكن ان يسقط ابداً وهذا خلاف الواقع. نقيس بعض ما دونته التقارير الامني ة: ان سياد

الحكمة والمنطق. ٢. الصراع السياسي سمة اساسية من سمات عبد الكريم قاسم. ٤. الحزب الشيوعي كان اكثر الاحزاب تعرضاً للاضطهاد في زمن عبد الكريم قاسم. ٥. لابد من الاستفادة من تجربة عبد الكريم قاسم: ١. تسليم السلطة الى عقلاء الناس والفلاسفة لأن هؤلاء يملكون العلاج الشافي لمشكلات المجتمع. ٢. على جميع الاحزاب ان ترفع شعار التعايش بين الجميع من اجل انقاذ الجميع وهذا شعار لا يحقق الا عن طريق جبهة وطنية عن طريق الجبهة ينضج الحوار وتولد الافكار وتزداد مساحة الاتفاق، وتتخلص مساحة الاختلاف. تحية للزعيم عبد الكريم قاسم وعائلته.

الثورة في بيانها الاول انها ضد الاستعمار، ومع انتهاج سياسة الحياد الايجابي، وانها تستعمل على تعزيز الوحدة الوطنية، واثارة القضايا العربية، ومنح الحقوق المشروعة للشعب الكردي واكدت الثورة في احد سطور بيانها: (ان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تستبقي من الشعب وتعمل بوحى منه وهذا لا يتم الا بتأليف جمهورية شعبية).

واكد الحزب الشيوعي (ان جميع امكانياته وقواه تحت تصرف حكومتنا الوطنية وبشكل مطلق). اصغر الحزب الوطني الديمقراطي على النضال بجميع قواه وامكانياته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها)، واكد حزب الاستقلال على (تحقيق اهداف الثورة لأنها تتفق مع اهدافنا، اما الحزب الديمقراطي الكرستاني فقد استقبل الثورة بفرح غامر واكد استعداده المطلق للنضال من اجل تثبيت دعائمها.

اذن لماذا حصل الخلاف؟ لم يكن الخلاف وليد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بل تمتد جذوره الى فترة ما قبل ذلك بكثير. فالجبهة ولدت وهي تحمل في احشائها بذور الخلاف بين الاحزاب السياسية على الصعيد الفكري، وتنظيم الضباط الاحرار ولد والانسجام الفكري مفقود بين اعضائه. ولكن خلاف الاحزاب والضباط ظل كامناً، لأن اسقاط النظام الملكي كان أكبر بكثير من الخلاف. وعندما اسقط النظام، وانتصرت ثورة ١٤ تموز انفجر الخلاف، فلم يدم ربيع الثورة طويلاً حتى سيطر على الشارع العراقي اتجاهان سياسيان الاول مثله (البعث) وايداه عبد السلام عارف وجميع القوى القومية، والثاني (الحزب الشيوعي العراقي) وايداه عبد الكريم قاسم.

الاتجاه الاول كان يدعو الى قيام وحدة فورية مع الجمهورية العربية المتحدة، والثاني كان يدعو الى قيام اتحاد فيدرالي. ثم اختلفت الاحزاب فيما بينها، فالبعث كان يرى ان السلطة التي انبثقت عن الثورة، دكتاتورية وبدأت تنحرف عن اهداف الثورة، والشيوعي كان يرى ان السلطة وطنية معادية للاستعمار والتتقي مع مصالح العمال والفلاحين والوطني الديمقراطي اشفق عن نفسه، حيث كان كامل الجادرجي زعيم الحزب يرى، ان السلطة عسكرية وتمددة، في حين رأى محمد حديد نائب رئيس الحزب ان السلطة وطنية وتمثل مصالح الجروازية الوطنية.

وفي الواقع، ان جميع القوى السياسية كان اعضائها ثوريين جديين الا انهم لم يكونوا مفكرين على حد تعبير المؤرخ الاكاديمي المرموق الدكتور كمال مظهر احمد فقد فشلت جميع القوى في تأمين فرص النجاح للثورة لأنها لم تكن مهيأة بما فيه الكفاية للتعامل مع تطورات الثورة وحادثاتها وافرازاتها، وجميع الاحزاب

د. عادل تقى عبد البلداوي لكن في عام ١٩٥٤ بدأ النظام الملكي يتبع سياسة تناقض تماماً مع ايسط الحقوق الديمقراطية حيث تمكن نوري السعيد عام ١٩٥٤ سياسة المراسيم التي اعلن بموجبها تعطيل الصحف وتجميد الاحزاب، وزج العناصر الوطنية في المعتقلات والسجون. ولم يكتف بذلك بل سعى سعياً جاداً لتوقيع حلف بغداد عام ١٩٥٥ وهو حلف استعماري كان الهدف منه تطويق رقبة العراق واستنزاف امكانياته الاقتصادية ونهب ثرواته الامر الذي ادى الى غليان الجماهير التي كانت تنتظر الفرصة للانتقام من رموز النظام الملكي وقد فجرت الجماهير غليانها عندما نزلت الى الشارع عام ١٩٥٦ منددة بالعدوان اللاتاني على مصر العربية عام ١٩٥٦، والموقف الخياني للنظام الملكي الذي ايد ذلك العدوان. مما سبق يبدو واضحاً، ان ازمة البلاد اصبحت خطيرة جداً، ولا يمكن لحزب بمفرده ان يحل تلك الازمة الا بتظافر جهود الاحزاب جميعاً التي وضفت جهودها في جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ حيث ضمت الجبهة احزاب الشيوعي العراقي والبعث والاستقلال والوطني الديمقراطي وممثلين عن الوطنيين المستقلين. حددت الجبهة اهدافها بما يلي:

١. تنحية وزارة نوري السعيد.
 ٢. الخروج من حلف بغداد، وتوحيد سياسة البلاد العربية.
 ٣. مقاومة التدخل الاجنبي، وانتهاج سياسة الحياد الايجابي.
 ٤. اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.
 ٥. الغاء الادارة العرفية، واطلاق سراح المعتقلين.
- يتضح من اهداف الجبهة، ان الاحزاب لم تبغ من توحيد جهودها اسقاط النظام الملكي وانما اصلاحه وذلك بعد ان ينست تماماً فكرت جدياً بإسقاطه. وبما ان اسقاط اي نظام يحتاج الى ثورة عسكرية التي اثبتت تجارب التاريخ انها اداة تغيير حاسمة في أنظمة دول العالم الثالث. عندئذ، فكرت الاحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني بمدى صلة مع تنظيم الضباط الاحرار الذي شكل في بداية الخمسينيات والذي كان هدفة الرئيس اسقاط النظام الملكي واحلال النظام الجمهوري محله. بالمقابل، كان تنظيم الضباط الاحرار بأمر الحاجة الى التعاون مع الاحزاب السياسية لأنه كان يدرك تماماً ان الثورة الرقراطية تحتاج الى التأييد الشعبي، لاية ثورة لا تنفذ الى اعماق الجماهير مصيرها يكون الفشل حتماً. من هذا المنطلق توحدت جهود جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الاحرار والتي استثمرت بإسقاط النظام الملكي عن طريق ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.
- والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا نشب الخلاف بين الاحزاب السياسية اولاً، وبين قادة الثورة ثانياً، وبين الاحزاب وقادة الثورة ثالثاً؟ في الوقت الذي كانت اهداف الثورة متطابقة تماماً مع اهداف الاحزاب السياسية، فقد اعلنت